

# طرح 80 مليار جنيهه أذون خزانة يكشف استمرار حكومة السيسي في تدوير الدين



الأحد 3 مايو 2026 10:00 م

أعلن البنك المركزي المصري في القاهرة، نيابة عن وزارة المالية، طرح أذون خزانة بقيمة 80 مليار جنيهه يوم الأحد 3 مايو 2026، لتدبير تمويل عاجل لعجز الموازنة، وسط عوائد مرتفعة بلغت 23.637% لأجل 3 أشهر و24.525% لأجل 9 أشهر

ربطت هذه الخطوة المصريين مباشرة بنتائج سياسة حكومية تختار الاقتراض قصير الأجل بدل تخفيف كلفة الدين، لأن كل طرح جديد يزيد التزامات الخزانة العامة، ثم تنتقل فاتورته إلى المواطنين عبر الضرائب والرسوم وتراجع الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات اليومية

## أذون خزانة قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة

في هذا السياق، طرح البنك المركزي أذون خزانة لأجل 3 أشهر بقيمة 30 مليار جنيهه، وطرح أذون خزانة لأجل 9 أشهر بقيمة 50 مليار جنيهه، وهو توزيع يوضح استمرار الحكومة في الاعتماد على أدوات الدين السريعة لتغطية احتياجاتها المالية الجارية

وعلى هذا الأساس، ارتفع العائد على أذون 3 أشهر بنسبة 0.55% ليصل إلى 23.637%، كما صعد العائد على أذون 9 أشهر بنسبة 0.577% ليسجل 24.525%، وهو مستوى يضع الخزانة العامة أمام تكلفة تمويل مرتفعة في آجال قصيرة

لذلك، لا يظهر الطرح كإجراء فني منعزل داخل سوق المال، بل يظهر كجزء من إدارة يومية لأزمة تمويل حكومية، لأن وزارة المالية تحتاج إلى سيولة مستمرة لتغطية الالتزامات، بينما يفرض المستثمرون عائدا مرتفعا مقابل إقراض الدولة في بيئة شديدة الضغط

وبالتوازي، يرى الخبير الاقتصادي ممدوح الولي أن كثرة الأرقام والجداول داخل وثائق الموازنة تسمح للحكومة بإظهار جانب محدود من المشهد، بينما تكشف قراءة الاحتياجات التمويلية وخدمة الدين حجم المشكلة التي لا تظهر كاملة في التصريحات الرسمية

## خطة اقتراض بـ3.416 تريليون جنيه

بعد ذلك، تكشف أرقام البيان التحليلي لموازنة 2026/2027 أن الحكومة تستهدف جمع 3.416 تريليون جنيهه عبر أذون وسندات الخزانة، بزيادة 241 مليار جنيهه عن العام المالي الحالي، وهو رقم يثبت أن الاقتراض لم يعد استثناء بل أصبح أداة تشغيل رئيسية

ومن ثم، تتوزع الخطة بين أذون خزانة بقيمة 916 مليار جنيهه وسندات خزانة طويلة الأجل بقيمة 2.5 تريليون جنيهه، بينما تقدم الحكومة هذا التحول باعتباره إطالة لعمر الدين وتقليل مخاطر إعادة التمويل، رغم أن أصل المشكلة يبقى في حجم الاقتراض نفسه

وفي المقابل، توضح الباحثة الاقتصادية سلمى حسين أن أزمة الدين العام لا تعالج بتدوير المشكلة داخل أدوات تمويل جديدة، لأن خفض العجز والدين يحتاج إلى سياسات مالية حقيقية، لا إلى نقل الالتزامات بين آجال مختلفة داخل البنوك وسوق أذون الخزانة

وبناء على ذلك، يظهر التوسع في السندات طويلة الأجل كإعادة ترتيب لفاتورة الدين لا كحل لها، لأن الحكومة تمدد زمن السداد لكنها تبقى المواطنين أمام نفس المسار، حيث تذهب موارد ضخمة للفوائد وتبقى الخدمات العامة تحت ضغط نقص التمويل

## الفائدة المرتفعة تحاصر الموازنة والمواطن

في الوقت نفسه، جاء الطرح الجديد بعد قرار البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة عند 19% للإيداع و20% للإقراض خلال اجتماعه الأخير، رغم تسجيل التضخم نحو 15.2%، وهو ما أبقى أدوات الدين الحكومية جذابة للمستثمرين ومكلفة على الخزنة

وعند هذه النقطة، تصبح سياسة الفائدة المرتفعة جزءا من أزمة الموازنة، لأن الحكومة تقترض بعوائد كبيرة لتمويل عجزها، ثم تعود لتخصيص جانب واسع من الإيرادات لخدمة الدين، بينما يواجه المواطنون أثرا مباشرا في الأسعار والضرائب وتراجع الخدمات

كذلك، يرى الصحفي الاقتصادي وائل جمال أن تحميل الجهاز الحكومي أو الإنفاق الاجتماعي مسؤولية أزمة الموازنة يخفي جوهر المشكلة، لأن كلفة الدين وسياسات التقشف نقلت العبء إلى الأسر، وجعلت الإنفاق على الصحة والتعليم والغذاء مسؤولية متزايدة على المواطنين

ومن جهة أخرى، ينتظر السوق اجتماع لجنة السياسة النقدية في 21 مايو 2026، لكن جوهر الأزمة لن يتغير بمجرد قرار فائدة جديد، لأن الحكومة بنت تمويلها على الاقتراض المتواصل، وربطت الموازنة بعوائد مرتفعة لا يدفعها المسؤولون من دخولهم

ختاما، يؤكد طرح 80 مليار جنيه في يوم واحد أن حكومة السيسي تدير عجز الموازنة بمنطق الاستدانة المتكررة، لا بمنطق تصحيح الأولويات، وأن أرقام 3.416 تريليون جنيه تمويلات مستهدفة تكشف موازنة مرهونة للدائنين قبل المواطنين